مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة
المجلد 06، العـدد: 02 (2023)، ص139- 152
ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (1990-2020)

Measuring the impact of government spending on economic growth in Algeria during the period (1990-2020)

د. شرماط طاهر [1]

Chermat tahar

د. صحراوي ياسين [2] *

Sahraoui yassine

[1] جامعة الأغواط، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، الجزائر، tahar052466@gmail.com

[2] جامعة المدية، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر، yassinesah90@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023-08-30 **تاريخ القبول:** 2023-10-18 **تاريخ النشر:** 2023-10-30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك من خلال تقدير نموذج *ARDL* الذي كان النموذج المناسب للدراسة، وهذا بعدما بينت نتائج دراسة استقرارية بأن المتغيرات المدرجة في النموذج كانت كلها متكاملة من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الانفاق الحكومي جاء بأثر ايجابي ومعنوي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث أنه كلما ارتفع الانفاق بنسبة 1 بالمائة أدى إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.365 بالمائة، أما تأثيره في المدى القصير فكان سلبيا، فكل ارتفاع في الانفاق الحكومي بنسبة 1 بالمائة يؤدي الى انخفاض النمو بنسبة 0.47 بالمائة.

الكلمات المفتاحية: إنفاق حكومي؛ نمو اقتصادي؛ نموذج *ARDL*؛ استقرارية؛

تصنيف JEL: C33; F43; H50.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of government spending on economic growth in Algeria during the period 1990-2020, by estimating the ARDL model, which was the appropriate model for the study, and this after the results of a stability study showed that the variables included in the model were all integrated of the first order, in addition to a cointegration relationship.

The study reached a set of results, the most important of which is that government spending had a positive and significant impact on economic growth in the long term, as every increase in spending by 1 percent led to an increase in economic growth by 0.365 percent, while its impact in the short term was negative, as every increase in spending government by 1 percent, leading to a decrease in growth by 0.47 percent.

* **المؤلف المرسل:** د. صحراوي ياسين.

Keywords: Government spending; Economic growth;ARDL model; stabilization;

JEL Classification Codes : C33; F43; H50.

1.مقدمة:

لقد حظي موضوع أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي اهتمام الباحثين الاقتصاديين، كما اختلفت نتائج هذه الأبحاث، فمنها ما توصلت إلى وجود تأثير ايجابي، والبعض الآخر توصل إلى وجود تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وعموما هناك مدرستان تتعاكسان في طرحهما، الأولى قانون Wagner's، والثانية فرضية Keynesian Hypothesis، ولقد أصبح الإنفاق الحكومي أداة تستخدمها الدولة لمعالجة التقلبات الاقتصادية خاصة وأن هذا الإنفاق يعكس مدى تأثير الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن خلال هذا الطرح نريد الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة:

- ✓ ما هو أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020؟

وقبل الإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضية التالية:

- يوجد هناك أثر ايجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020.

1.1 أهمية الدراسة:

يعد الإنفاق الحكومي من الأدوات المالية الأساسية للدولة، بحيث يعكس الإنفاق الحكومي مدى فعالية الحكومة وتأثيرها في النشاط الاقتصادي، إضافة لأهمية هذا النوع من الدراسات الذي يساعد في اتخاذ قرارات مستقبلية في الاقتصاد الجزائري.

2.1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للجزائر.

3.1 منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في عرض ومناقشة مختلف الدراسات السابقة، وأيضا المنهج القياسي في الجانب التطبيقي، وذلك من خلال الاعتماد على تكوين نموذج لتحديد وقياس أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم تقسيمها إلى قسمين، أحدهما يتناول عرض ومناقشة الدراسات السابقةمن جهة ومن جهة ثانية يتناول النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي والنفقات، والثاني يتناول الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2. الجانب النظري للنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي

في هذا الجزء نتناول الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، ثم ننتقل لعرض ملخص حول التطور التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي.

1.2. مناقشة الدراسات السابقة:

تتناول الدراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن الإنفاق الحكومي يعتبر من الأدوات الهامة للدولة، بحيث يعكس بدرجة كبيرة مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وقد بحثت عدة دراسات طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وبداية نستعرض دراسة (Alqadi & Ismail, 2019), التي قدمت الأدبيات النظرية والتجريبية حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وقد وجدت الدراسة أنه لا الأدبيات النظرية ولا الأدبيات التجريبية تقدم أدلة قاطعة حول طبيعة هذه العلاقة، يمكن تقسيم الأدبيات النظرية إلى ستة مدارس فكرية:

- التأثير المحايد (فرضية التكافؤ الريكاردي).
- الأثر يمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي (قانون Wagner's).
- الأثر الإيجابي (مدرسة كينز).
- التأثير السلبي (نيو- المدرسة الكلاسيكية).
- التأثير الإيجابي تحت الشرط (مدرسة بارو).
- التأثير غير الخطي.

وعلى الرغم من أن غالبية الدراسات التجريبية تدعم التأثير الإيجابي، إلا أن هناك عدد متزايد من الأدلة التجريبية على اللاخطية، وبشكل عام تؤدي الأدبيات النظرية والتجريبية إلى نتائج غير حاسمة بسبب مجموعة من العوامل المختلفة مثل اختيار عينة البلدان، ومستوى تطور البلدان والأطر الزمنية ومتغيرات المراقبة المتضمنة والمنهجية المستخدمة، وتليها دراسة (Evans et al, 2019)والتي تناولت تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي النيجيري (1999- 2016)، حيث كشفت الدراسة أن الإنفاق الرأسمالي له تأثير إيجابي

كبير على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في نيجيريا، كما كشفت النتائج الإضافية أن الإنفاق المتكرر له تأثير إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في نيجيريا، وهو ما ذهبت إليه دراسة (بغداد، قعيد، و شتحونة، 2019) والتي أوصت بضرورة توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة، ونتائج دراسة (تمار، 2021) فقد توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة للإنفاق الحكومي اتجاه النمو الاقتصادي، وكذا دراسة (Aydın, Akınci, & Yılmaz, 2016) التي تم التحقيق فيها في دور قيمة عتبة النفقات الحكومية في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للاقتصاد التركي في الفترة 1998- 2015، حيث أن في المرحلة الأولى تم الكشف عن قيمة عتبة الإنفاق الحكومي، وبعد ذلك تم فحص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، نتيجة هذه الدراسة هي أنه في ظل النظام الأول الذي هو دون مستوى العتبة كان للإنفاق الحكومي المنخفض تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي، من ناحية أخرى في ظل النظام الثاني الذي يتجاوز مستوى العتبة، كان للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة (I.Szarowska, 2011), والتي عملت على تقديم دليل تجريبي مباشر على علاقات دورة الأعمال بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جمهورية التشيك، فقد كان إجمالي الإنفاق الحكومي، والخدمات العامة، والدفاع، والشؤون الاقتصادية، والتعليم مترابطًا سلبيا ويؤكد العلاقة المعاكسة للدورة الاقتصادية، وفي نفس الاتجاه بحثت دراسة (M.F, Mah, & Itumeleng, 2017) والتي أكدت جدلية ما إذا كان الإنفاق الحكومي يساعد أو يعيق النمو الاقتصادي أنه لا يزال قائما، وقد بحثت هذه الدراسة في مساهمة الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا باستخدام البيانات السنوية من 1980 – 2014، وتوصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي وعلاقة معنوية وسلبية بين النمو الاقتصادي والاستهلاك الخاص، وبناء على هذه النتائج أظهر الارتباط بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أن هناك علاقة إيجابية على المدى الطويل في جنوب إفريقيا، في حين أن هناك علاقة سلبية وهامة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على المدى القصير، لذلك ينبغي توجيه المزيد من الإنفاق نحو قطاعات مهمة مثل تطوير البنية التحتية والتنمية الصناعية من أجل تسريع النمو الاقتصادي، إلى جانب ذلك أكدت دراسة (Edward, 1994) أنه لا يوجد دليل ثابت على أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يزيد من نمو الناتج الفردي، ولا يوجد دعم ثابت للحجة السلبية، إلى جانب ذلك بالنسبة لمعظم البلدان قيد الدراسة وجد أن الإنفاق العام يساهم في أفضل الأحوال بنسبة صغيرة في نمو الاقتصاد، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Gabriel & Hlanganipai, 2014) ، أنه لم يؤدي الإنفاق الحكومي المتزايد في جنوب إفريقيا إلى تنمية ذات مغزى، ووفقا لدراسة (Cristian C. & Laura, 2021), أنه لا تشير النتائج التي تم الحصول عليها إلى وجود نواقل تكامل مشترك طويلة المدى، لكنها تدعم علاقة السببية المزدوجة على المدى القصير، لذلك لا يمثل الناتج المحلي الإجمالي سببا كبيرا للإنفاق الحكومي فحسب، بل يمثل أيضا العكس.

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

وعموما الدراسات التي تطرقت لموضوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، تعددت واختلفت نتائجها بين وجود تأثير ايجابي، إلى جانب ووجود تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

2.2. التطور التاريخي لتفسير النمو الاقتصادي

أولا بالنسبة إلى الاقتصاديون الكلاسيك فقد اختلفوا في بعض الآراء والأفكار الخاصة بنظرية النمو الاقتصادي وأسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، إلا أنهم اتفقوا في بعض الآراء والأفكار الأخرى نوجزها فيما يلي (عريقات، 2013، الصفحات 116-117):

اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدة عوامل، وهي العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) حيث يتحقق عند تغير أحد أو جميع هذه العوامل، واعتبارهم أن جميع العوامل متغيرة ماعدا الموارد الطبيعية (الاراضي الزراعية) فهي ثابتة، ومنه فان عملية إنتاج الاراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، لكن صحة التحليل المذكور رهن بافتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم (الاستثمار)، وهي القوى الدافعة للنمو الاقتصادي، كذلك اعتقاد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، وهو ما أكده الكلاسيك فإذا زاد تراكم رأسمالي يزداد حجم السكان، وفي نفس الوقت فان زيادة حجم السكان يؤدي إلى تخفيض التكوين الرأسمالي، ويرى الكلاسيك بأن تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان يكون من خلال عملية تكوين رأس المال بتأثيرها على الرصيد الكلي للأجور وذلك بالزيادة، وبالتالي ارتفاع معدل الأجر مما يؤدي إلى زيادة حجم السكان، وفي نفس الوقت فان حجم السكان يؤثر على عملية تكوين رأس المال؛ حيث أن نمو السكان يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعية، فترتفع تكلفة المنتجات الزراعية وكذلك ارتفاع الأجور، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح وانخفاض الإدخارت، فيقود ذلك إلى انخفض تكوين رأس المال، كما يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي، وان اتجاه الارباح يكون نحو الانخفاض: يكون هناك انخفاض الأرباح عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، وطبقا لسميث فهو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين، وكذلك الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو: أن الأهمية الكبيرة لهذه العوامل من أجل بيئة مواتية للنمو أكدها الكلاسيك، فهي تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام كفء للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة، وحاجة لتحرير الناس من التقاليد والمواقف والخرافات وتحديد حجم العائلة. ومنه فالكلاسيك اعتقدوا أن تراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وان الارباح هي المصدر الوحيد للإدخار، كما أن توسيع السوق هو من العوامل المساعدة على تحريك الاقتصاد.

ثانيا بالنسبة إلى الاقتصايون الكنزيون فقد اعتمد كل من هارود ودومار في بناء نموذجيهما على افتراض ثبات عدد كبير من العوامل التي يصعب تصور ثباتها ومن أهمها: ثبات ميل الإدخار، وثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، وثبات نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل، حتى وإن صحت هذه الفرضيات في المدى القصير

جدا فلا يصح في المدى المتوسط والطويل، كما افترض النموذج ثبات المستوى العام للأسعار وهو فرض وجهت له انتقادات من قبل الكثير من الاقتصاديين الذين اعتقدا أن الاقتصاد يكتسب قوة أكبر إذا ما واكب الإنتاج معدلات التغير في الاسعار، وأيضا افترض النموذج ثبات معدل الفائدة في التحليل وهو فرض غير واقعي خاصة وأن أسعار الفائدة واحدة من العناصر الهامة المؤثرة على حجم الاقتراض بغرض الاستثمار، وعدم تدخل الدولة في القرارات الخاصة بالنمو الاقتصادي وهو افتراض بعيد عن الواقع حتى في أكثر البلدان رأسمالية (مصطفى و سهير، ، 1999، صفحة 146).

ثالثا بالنسبة غلى النيوكلاسيك فقد قدم سولو تحليلا لمسار التطور في النمو وتحديد العوامل المحدد له، حيث اعتمد على تراكم رأس المال المادي باعتباره العامل الوحيد الذي يحدد من داخل النموذج، ثم أدرج التقدم التقني إلى نموذجه من أجل توضيح النمو الاقتصادي عند نقطة التوازن، وعلى الرغم من الفائدة الكبيرة التي اضافها هذا النموذج إلى تحليل مسار النمو المتوازن، وباعتباره النموذج الاساس في نظرية النمو الاقتصادي للنماذج الجديدة التي جاءت بعده، غير أن العديد من الانتقادات وجهة إليه نوجز بعضها في الأتي:

نموذج سولو هو نموذج خارجي أي أنه يحدد بعوامل تكون خارج النموذج كالإدخار الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو على المدي الطويل (Sengupta، 2011، صفحة 20). بالإضافة إلى معدل النمو السكان الذي يؤثر سلبا على معدل النمو في المدى الطويل، زيادة في النمو السكاني يؤدي إل انخفاض معدل النمو (Williamson، 2014، صفحة 263)، وهو ما تم انتقاده من قبل النماذج الجديدة التي قالت بأن عوامل الخارجية عند سولو هي عوامل داخلية تحدد من داخل النموذج كالتقدم التكنولوجي، وغيرها من العوامل التي لم يأخذها نموذجه بعين الاعتبار كرأس المال البشري التعليمي والفكري.

رابعا بالنسبة إلى النظريات الحديثة ساهمت في تفسير وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي غير أنها واجهت بعض الانتقادات وأهمها ما يلي:

أن أحد عيوبها اعتمادها على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية، وأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يتعلق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسة غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة (imperfect)، وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فان امكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر. والدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.

ورغم أن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير أفضل فهم لاختلافات النمو طويل الأمد في تجربة البلدان المتقدمة والنامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي. كما أن نظريات التغير التكنولوجي التي تمثل محور أدبيات النمو الحديثة، مثل (Grossman و Elhanan، 1991) وكذلك (Aghion و Howitt، 1992) وهما مساهمتان تحددان العملية التي تدفع

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

التقدم التقني والتكنولوجي في الاقتصادات وذلك من خلال عملية البحث والتطوير. غير أن الأدلة التجريبية تشير إلى أن معظم البحوث تتركز في مجموعة من البلدان الغنية المتقدمة، مما يجعل هذه النماذج ذات أهمية محدودة في وصف تطور الإنتاج الكلي في معظم البلدان الأخرى.

تم الاعتماد على هذه النظريات في تحديد المتغيرات التي تم ادراجها في النموذج، بالاضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى بالاعتماد على الدراسات التجريبية.

3. الدراسة التطبيقية:

1.3 عينة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020) لحالة الجزائر أما عن مصادر البيانات، فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank).

2.3 نموذج الدراسة:

بعد تتبع الأدبيات المتعلقة بتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، تم الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في كل من: رأس المال المادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$GDP = f(K, FDI, OP, G, POP) \quad ..... \quad t = 1990\text{-}2020$$

حيث:

- ✓ *GDP*: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛
- ✓ *K*: رأس المال المادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ *FDI*: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ *OP*: الانفتاح التجاري، وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ G: الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ POP: النمو السكاني تم الاعتماد على نسبة الزيادة السكانية.

تم الاعتماد على برنامج Eviews9 في التحليل الاحصائي للبيانات وذلك إنطلاقا من دراسة استقرارية متغيرات الدراسة، ومن ثم تقدير واختبار النموذج المناسب للظاهرة المدروسة.

4. تحليل النتائج:

1.4 التحليل الاحصائي والقياسي لنموذج الدراسة

أولا.الخطوة الأولى تمثلت في دراسة استقرارية متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر، حيث بينت نتائج الاختبار أن كل متغيرات غير مستقرة في المستوى، لكنها تستقر بعد إجراء الفرق الأول أي أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وحسب المنهج القياسي يمكن الاعتماد على نموذج ARDL كنموذج ملائم لتتبع وتحليل النمو الاقتصادي بمجموعة المتغيرات المستقلة الموضحة في النموذج أعلاه، ونتائج دراسة الاستقرارية موضح في الملحق رقم 1.

ثانيا. الخطوة ثانية وبعد دراسة الاستقرارية، قمنا باختبار صلاحية نموذج ARDL كنموذج ملائم للدراسة، من خلال اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك باستخدام اختبار الحدود، وبالنظر في الملحق رقم 2 يتبين أن قيمة فيشر المحسوبة تساوي 5.46 وهي أكبر من القيم المجدولة عند مستوى المعنوية 5 بالمائة وعليه نقبل الفرضية التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثا. الحطوة الثالثة قمنا بتقدير نموذج ARDL والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك، وذلك من خلال نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ مع تحقق الشرطين اللازم والكافي لقبول وجود علاقة تكامل مشترك، وهذان الشرطان متحققان حسب النتائج الموضحة في الملحق 3، حيث تبين نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ بأنه سالب ومعنوي احصائيا، حيث قدرت قيمته بـ (1.27-) وهو ما يدل على وجود قوة الارجاع نحو التوازن في المدى الطويل.

رابعا. الخطوة الرابعة قمنا باجراء الاختبارات التشخيصية للمشاكل القياسية في نموذج ARDL، حيث تبين نتائج اختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء العشوائية، واختبار عدم تجانس التباين، وكذلك اختبار الاستقرار النموذج، حيث تبين أن نموذج ARDL المقدر خال من هذه المشاكل ونتائج الاختبارات موضحة في الملحق 5، وعليه مما سبق تم قبول نموذج ARDL كنموذج يمثل الظاهرة المدروسة، ومنه ننتقل في المرحلة الثانية وهي التحليل الاقتصادي بالاعتماد على نتائج تقدير المدى القصير والمدى الطويل لنموذج ARDL.

2.4 التحليل الاقتصادي لنموذج الدراسة

أولا. بالنسبة أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

من خلال نتائج التقدير في الملحقين 3 و 4 يتضح بأن الانفاق الحكومي المتمثل في مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي) جاء بأثر ايجابي ومعنوي في تأثيرها على النمو

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

الاقتصادي المتمثل في مؤشر النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) المدى الطويل، حيث أنه إذا تغير الانفاق الحكومي بنسبة 1 بالمائة فإن النمو الاقتصادي يتغير بما نسبته 0.365 بالمائة.

أما بالنسبة إلى أثر الانفاق على النمو الاقتصادي في المدى القصير فبينت نتائج تقدير المدى القصير بأن الانفاق الحكومي يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي وبمعنوية احصائية عند 0.1، حيث أن تغير الانفاق الحكومي بنسبة 1 بالمائة لكل سنة يخلف انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.47 بالمائة لنفس السنة، وعند النظر إلى الجانب النظري للاقتصاد يمكن قبول هذه النتيجة، حيث أن الانفاق الحكومي على الاستهلاك يمكن أن يولد نمو اقتصادي على المدى الطويل بينما يكون أثره في المدى القصير معيق للنمو الاقتصادي بسبب أنه يثقل كاهل الدولة من ناحية أن هذه النفقات توجه إلى الاستهلاك.

ثانيا. بالنسبة إلى المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج:

من خلال نتائج التقدير في الملحقين 3 و4 تبين بأن كل من الزيادة السكانية (% سنوياً) جاءت بأثر سلبي ومعنوي في النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث أنه كلما زاد النمو السكاني بـ 1 بالمائة كلما انخفض النمو الاقتصادي بـ 7.35 بالمائة، كذلك سجل أثر سلبي لكل من التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) والاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) على النمو الاقتصادي في المدى القصير غير أنها لم تأتي بمعنوية احصائة.

أما بالنسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) فكان تأثيره في المدى القصير ايجابي ومعنوي احصائيا حيث أنه كلما زاد الاستثمار بـ1 بالمائة كلما ارتفع النمو الاقتصادي بنسبة 0.25 بالمائة وهي نتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية، أما بالنسبة إلى نتائج التقدير لأثر تلك المتغيرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فجاء أثرها كله معنوي إحصائيا ماعدى مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن مؤشر التجارة كان ذو أثر ايجابي فكل زيادة في التجارة بنسبة 1 بالمائة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.16 بالمائة، أما مؤشر اجمالي تكوين رأس المال فجاء بأثر سلبي حيث أن الزيادة في اجمالي تكوين رأس المال بـ1 بالمائة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.11 بالمائة، أما متغيرة النمو السكاني كذلك كانت ذات أثر سلبي على النمو حيث أن الزيادة في النمو السكاني بـ 1 بالمائة يؤدي إلى انخفاض النمو السكاني بـ 5.74 بالمائة حسب نتائج تقدير المدى الطويل، ومن خلال نتائج التقدير يتضح بأنه يوجد أثر مقبول اقتصاديا وأثر غير مقبول، والأكيد أن هذه النتائج مرهونة بالمتغيرات المدرجة في النموذج وحجم العينة النموذج المستخدم.

5. خاتمة:

استهدفت هذه الدراسة تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)، وهذا بالاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في كل من: رأس المال المادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو السكاني، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نموذج ARDL حيث تحققت شروط استخدامه، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بينت نتائج اختبار استقرارية (اختبار ديكي فولر) متغيرات الدراسة بأن كل المتغيرات كانت متكاملة من الدراجة الأولى.

- أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة في الدول العربية خلال فترة الدراسة؛

- وجود أثر إيجابي لكل من الانفتاح التجاري والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛

- وجود أثر سلبي للاستثماروالنمو السكاني على النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛ وكذلك بالنسبة إلى الاستثمار الاجنبي المباشر بينما لم بأتي بمعنوية احصائية في المدى الطويل.

- أما تقديرات المدى القصير فبينت بأن كل من الانفاق الحكومي والنمو السكان كان لهما أثر سلبي على النمو الاقتصادي أما الاستثمار فكان ذو أثر ايجابي ومعنوي، بينما لم تتمكن كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر من اظهار أي معنوية احصائية في تأثيرها على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

- استنتاجات الدراسات التجريبية السابقة التي أكدت على أن القطاعات العامة الكبيرة جدا تعتبر من أحد الأسباب الرئيسية لضعف أداء النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقييد الاستثمار العام وإعاقة تراكم رأس المال ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي، وفي نهاية هذه الدراسة نقدم بعض الاقتراحات كما يلي:

- ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيه جزء منه إلى القطاعات المنتجة.
- توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة تدفق الاستثمارات.
- الاهتمام بجانب البحث والتطوير لدعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تخصيص جزء من الإنفاق الحكومي لهذا الجانب.

6. قائمة المراجع:

Abdul, R., Xiaoxing, L., Waqas, A., Obaid, U., & Jinkai, L. (2020).

al, A. e. (s.d.). Ayeni, Evans Oluwagbamila, Saman,Udi Polycarp, Sani Kasimu ,Effect of Government Spending on Economic Growth in Nigeria (1999-2016), FUW International Journal of Management and Social Sciences-IJMSS, VOL. 4.NO. 1, ISSN: 2384-6224 (Print), 2635-3539 (Onlin.

Alqadi, M., & Ismail, S. (2019). Government Spending and Economic Growth: Contemporary Literature Review. *J Glob Econ, an open access journal* .

Ayeni Evans et al.(2019) .

Celil Aydın ،Merter Akınci و ،Ömer Yılmaz .(2016) .The Analysis of Visible Hand of Government: The Threshold Effect of Government Spending on Economic Growth, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 7, No. 5, October 2016 .doi: 10.18178/ijtef.2.

Cristian C., P., & Laura, D. (2021). Government Spending and Economic Growth: A Cointegration Analysis on Romania, Sustainabilit, 13, 6575. https://doi.org/10.3390/su13126575.

Edward, H. (1994). Government Spending and Economic Growth: The G-7 Experience, Applied Economics • February 26 535 542-.

Gabriel, C., & Hlanganipai, N. (2014). The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol 5 No 1 January . E-ISSN 2039-2117 ISSN 2039-9340.

Gene Grossman و ،Helpman Elhanan .(1991) .Innovation and Growth in the Global Economy, MIT press.,

I.Szarowska. (2011). , RELATIONSHIP BETWEEN GOVERNMENT SPENDING AND ECONOMIC GROWTH IN THE CZECH REPUBLIC, Acta Universitatis Agriculture et Silviculturae Mendelianae Brunensis, Volume LIX, Number 7, 2011.

Jati Sengupta .(2011) .*Understanding Economic Growth Modern Theory and Experience, Springe* .New York Dordrecht Heidelberg London.

Kao, C. (1999). Spurious Regression and Residual-Based Tests for Cointegration in Panel Data, Journal of Econometrics, N 90, 1999, pp 01-44.

M.F, O., Mah, G., & Itumeleng, M. (2017). THE ROLE OF GOVERNMENT SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN A DEVELOPING COUNTRY, Risk governance & control: financial markets & institutions / Volume 7, Issue 2, Spring 2017, Continued – 1.

P Aghion و ،P. Howitt“ .(1992) .A Model of Growth Through Creative Destruction ”,Econometrica, March , 60 (2.(

Robert, J. a. (2004). Economic growth. *2nd edition, the MT press, Cambridge, Massachusetts, London, England* .

Stephen Williamson , .(2014) .*Macroeconomics,5th ed, pearson* .usk.

أمين تمار. (2021). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2005-2019) باستعمال معطيات panel.

بنين بغداد، ابراهيم قعيد، و حسيبة شتحونة. (2019). أثر الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الامارات-السعودية- الجزائر).

حربي محمد موسى عريقات. (2013). *التنمية والتخطيط الإقتصادي (مفاهيم وتجارب)،ط1، دار البداية*. عمان.

محمد رتيعة. (2011). أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010). *أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العلية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر*، .

محمد مدحت مصطفى، و عبد الظاهر أحمد سهير. (، 1999). *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاشعاع*. مصر.

7. ملاحق :

الملحق 1: نتائج اختبار ديكي فولر لاستقرارية متغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level					
		GDP	G	K	POP	OP	FDI
With Constant	t-Statistic	-1.3947	-1.3590	-1.0299	-4.7430	-1.2369	-2.7968
	Prob.	*0.5710*	*0.5886*	*0.7294*	*0.0008*	*0.6450*	*0.0707*
		n0	n0	n0	***	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7912	-2.2436	-2.8097	-6.1156	-0.4471	-2.7327
	Prob.	*0.6838*	*0.4494*	*0.2053*	*0.0002*	*0.9807*	*0.2316*
		n0	n0	n0	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3811	0.2288	0.5243	-0.8286	-0.2788	-1.3457
	Prob.	*0.1518*	*0.7458*	*0.8233*	*0.3473*	*0.5770*	*0.1615*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference					
		d(GDP)	d(G)	d(K)	d(POP)	d(OP)	d(FDI)
With Constant	t-Statistic	-7.3671	-3.7468	-4.9524	-3.2144	-4.7646	-7.1770
	Prob.	*0.0000*	*0.0085*	*0.0004*	*0.0305*	*0.0007*	*0.0000*
		***	***	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.1050	-3.6845	-4.8804	-1.3458	-5.0761	-5.8171
	Prob.	*0.0000*	*0.0398*	*0.0026*	*0.8528*	*0.0016*	*0.0003*
		***	**	***	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.4984	-3.7802	-4.9912	-4.1274	-4.8545	-5.7895
	Prob.	*0.0000*	*0.0005*	*0.0000*	*0.0003*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***	***

الملحق 2: نتائج اختبار الحدود لاختبار وجود علاقة تكامل مشتر

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

ARDL Bounds Test
Date: 08/25/23 Time: 11:50
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.464005	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.81	2.93
5%	2.14	3.34
2.5%	2.44	3.71
1%	2.82	4.21

الملحق 3: نتائج تقدير المدى القصير ومعامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 0, 1, 0)
Date: 08/25/23 Time: 11:52
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	-0.478970	0.266364	-1.798176	0.0881
D(K)	-0.001325	0.099589	-0.013305	0.9895
D(K(-1))	0.258443	0.093866	2.753312	0.0126
D(POP)	-7.359355	2.336655	-3.149525	0.0053
D(OP)	-0.112027	0.096686	-1.158666	0.2609
D(FDI)	-1.521659	0.943161	-1.613360	0.1232
CointEq(-1)	-1.279993	0.236331	-5.416099	0.0000

Cointeq = GDP - (0.3659*G -0.1126*K -5.7495*POP + 0.1658*OP -1.1888 *FDI)

الملحق 4: نتائج تقدير المدى الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.365900	0.107766	3.395313	0.0030
K	-0.112640	0.046196	-2.438280	0.0247
POP	-5.749529	1.260397	-4.561680	0.0002
OP	0.165800	0.034661	4.783541	0.0001
FDI	-1.188803	0.690474	-1.721720	0.1014

الملحق 5: نتائج اختبار صلاحية نموذج ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.360223	Prob. F(1,18)	0.5559
Obs*R-squared	0.565239	Prob. Chi-Square(1)	0.4522

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.468545	Prob. F(1,26)	0.4997
Obs*R-squared	0.495655	Prob. Chi-Square(1)	0.4814